

سياسيون لـ«الميثاق»:

# تفكك السعودية بدأ من العدوان على اليمن



أكد عدد من السياسيين أن التداعيات داخل السعودية هي انعكاس لاستعمال محمد سلمان للإنقلاب على الأسرة الحاكمة والوصول إلى كرسى الحكم. وقالوا لـ«الميثاق»: إنه ولكي يتفكر محمد سلمان على الواقع الداخلي اضطر إلى تحويل التحالف الخفي مع إسرائيل إلى تحالف علني وكان التحالف الإسرائيلي السعودي في اليمن أحد الأدوات التي أراد بها سلمان وابنه تمكين الأخير من تقوية شوكته العسكرية عبر العدوان على اليمن. مشيرين بأنه عندما تحول العدوان على اليمن إلى فشل لمحمد سلمان وكذلك ما لفتته السعودية من هزائم في كل من سوريا والعراق وسقوط المشروع السعودي أربك الأجنحة السعودية وجعل ابن سلمان يتصرف تصرفات طائشة.. مضيفين: أن ما يحدث في الداخل السعودي ليس ببعد عن أنه كما كان العدوان في بدايته سبباً في إزاحة مقرن من ولاية العهد كان في وسطه سبباً في إزاحة محمد بن نايف وأن استخدام السعودية شماعة إيران هو لتدمير ما تبقى من الدول العربية بعد فشل مشروعها في كل من اليمن وسوريا والعراق.. فألى الحصيلة:

استطلاع / أحمد الرمعي



## سرتان اللجنة الثورية العليا.. مكمن الداء وأصل الدواء

د/عبدالرحمن أحمد ناجي

ليست المرة الأولى وأغلب الظن أنها لن تكون الأخيرة التي يتعمد فيها الإعلام الرسمي المقروء، والمسموع والمرئي تجاهل نشر وبث وتغطية الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في أحزاب التحالف الوطني، لذلك لم يكن أمراً طارئاً أو مستغرباً أو مفاجئاً تجاهل الإعلام الرسمي في صوره وأدواته الثلاث للبيان الصادر عن الشركاء، في الحكم والتصدي للعدوان الذي دعا إلى التفعيل الصادق لبيوت الاتفاق بين الشركاء، ودان مساعي احتكار الوظيفة العامة والإقصاءات منها، والأسف للممارسات التي ينتهجها الشركاء في مؤسسات الدولة.

وإذا كنا نعلم علم اليقين وجود ممثلين للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه في المجلس السياسي الأعلى بالتساوي فيما بينهم وبين شركائهم في التصدي للعدوان المعجمي الفاشم منذ بداية العدوان الخميس 26 مارس 2015م، وذلك وفقاً لنصوص الاتفاق التاريخي الموقع بينهما يوم الخميس 28 يوليو 2016م، فإننا نعلم أيضاً أنه قد تم تشكيل حكومة الإنقاذ الوطنية بنفس الألية؛ أي بالتساوي بين الشركاء، في تركيبة رسمية بالغا، بعض قرارات رئيس الحكومة نفسه ما لم يكن بالحسبان -وهو ما لا يخفى على أحد ولا يمكن لأحد أن ينفيه أو أن ينكره- قيام شركاء، المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بالتفرد بالحكم 100% من خلال الحكومة الحالية التي يرأسها رسمياً (مؤتمري)، وذلك بالرغم من أن الصورة الرسمية الظاهرة للعيان تؤكد على أن 50% أعضاء هذه الحكومة هم من عناصر وكواد وقيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، لكن جميع المواطنين يدركون وجود سلطة تعلو كل عضو مؤتمري في الحكومة، تحول دون ممارسته عمله والمهام المنوطة به بالصوره التي يراها ملزمة في الوزارة التي يقف على رأسها، ولا نقشي سرا إن نحن أتينا صحة ما ذهبنا إليه أعاده وأعدنا لأذهان القراء الكرام فقط ما تم تسريبه وتداوله من توجيهات رئاسية رسمية بالغا، بعض قرارات رئيس الحكومة نفسه، وقرارات بعض أعضاء حكومته، ولعل آخر وأحدث تلك التوجيهات التي مازالت عالقة في الأذهان هي التوجيهات الرئاسية الرسمية التي قضت بالغا، قرارات وزير النفط المستدفة معالجة الأزمة الحادة في توفير المشتقات النفطية عقب إعلان تحالف العدوان فرض الحصار والملاحق كافة المنافذ والمطارات والموانئ عقب الضربة الصاروخية لمطار الملك خالد بصاروخ بركان H2 .. والملاحظ في هذا السياق أن كافة التوجيهات الرئاسية الرسمية السابقة لم تطل سوى من يفترض أنهم شركاء في الحكم ولم تمس على الإطلاق أو تستهدف إلغاء أي قرارات صدرت عن الفصيل الآخر من الشركاء، والسؤال الذي يقفز للذهن دون أن نجد له إجابة شافية، هل تخضع تلك التوجيهات قبل صدور ما للتصويت بين أعضاء المجلس السياسي الأعلى؟ أم أنها تصدر فقط من رئيس المجلس بصورة منفردة؟ وهل اللوائح المنظمة لعمل المجلس السياسي الأعلى وآلية صدور قراراته تجيز لرئيس المجلس التفرد بإصدار مثل تلك القرارات دون العودة لبقية أعضاء المجلس؟.

وبغض النظر عن وجود سلطة أرفع واقع يدركها الجميع بصورة خفية غير ظاهرة غير رسمية أعلى من سلطة الوزير في كل الوزارات التي تتألف منها الحكومة الحالية، فإنه كان من المعتاد والمألوف والمتعارف عليه في كل الحكومات السابقة التي تشكلت منذ قيام الجمهورية اليمنية والتي نشأت بالمحاكاة السياسية، أنه إذا كان الرجل الأول في أي وزارة (الوزير) من الفصيل (س) فإن الرجل الثاني (نائب الوزير) يكون من الفصيل الآخر لضمان وجود توازن بين الشركاء، في الحكومة، وهذا الأمر ينطبق على بعض الوزارات في الحكومة الحالية، كما هو الحال في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الداخلية والدفاع، ومغيب تماماً في الكثير من الوزارات، كوزارة الإعلام والأجهزة الحكومية التابعة لها التي يوجد فيها تفرد تام ومطلق للشركاء، ولا ندري لماذا سمح بهذا الأمر ولم يتم التنبيه له وتداركه في وقت مبكر عند أو في أعقاب تشكيل الحكومة، فليس هناك نائب وزير (مؤتمري) للإعلام، وليس هناك نائب رئيس (مؤتمري) للمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، ونفس الوضع في إدارة القنوات الفضائية الرسمية، والإذاعات الحكومية، ومجالس إدارة المؤسسات الصحية الرسمية (الثورة) والجمهورية، وكوكالة الأنباء اليمنية (سبأ).

ولولا صحة الحقيقة التي أوردناها أعلاه لما تجرأ الإعلام الرسمي مراراً وتكراراً على التجاهل والتغيب المتعمد لنشر وبث وتغطية كل ما له صلة بأنشطة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وما يراه ويملسه كل مواطن أن الشركاء يتعادون في مطالبة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وهدمهم بالمزيد من الصبر وضبط النفس، وبجهد وذرائع شتى منها الحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية وتقويت وتفويت الفرصة على المترصين بالوطن الطامعين بتزويق النسيج السياسي المتآلف المنضوي في السلطة التنفيذية الحالية بشقيها: المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطنية، في نفس الوقت الذي لا يباهي الشركاء بكل ذلك، ويطلقون العنان لسفاهتهم (ومجانينهم) للخبوض الفوق، في شركائهم وتوجيه أصابع الاتهام لقياداتهم بالخيانة والعمالة والارتزاق، ويمتحنونهم الصبر، حتى لا يخلتوا بدمهم المميد على رؤوس كل من فيه.

كنا ومازلنا نؤكد على أن علاجاً وحيداً ناجحاً هو الكفيل بإنهاء، وإزالة كل الاختلالات الماثلة أمامنا يمكن في احتكام الجميع للنصوص الدستورية والقانونية، وإن نحن نجحنا في إرغام الجميع على الامتثال لها، بمن في ذلك كل من يستعطي ويتكبر على تلك النصوص ويتردى إلى شأن له بها وليس محكوماً بما ورد فيها، فإن ذلك سيضيء بالظلمة وروحة لئلا تسمى (اللجنة الثورية العليا) واللجان المتفرقة عنها، وهي التي كانت ومازالت تمارس عملها منذ نشوئها بالمخالفة الصريحة والواضحة لمهامها وإلغار الإعلان الدستوري نفسه الذي تم تشكيلها وتأسيسها عملاً بموجبه، وهي التي كانت نقطة الخلاف الوحيدة التي حالت دون تحقيق التحالف السياسي الفوري بين القوى الوطنية الموالية للتحالف العسكري الذي انضوت فيه جميع تلك القوى استشرافاً منها المسؤولة الوطنية الجسيمة التي استلزمت وجوداً وفتحاً وتحتية كل الخلافات السياسية تحت الأقدام منذ اللحظة التي تعرض فيها وطننا لأضخم عدوان جماعي دولي عرفته البشرية.

تلك اللجنة مازالت حتى اليوم تقدم أبلغ تخليعة وهمية ذات الوتة، التي يخطق البعض على هذه اللجنة تسمية: حكومة الظل، في حين أن تمارسه في أرض الواقع يجعلها سلطة فعلية حقيقية كاملة وإن كانت مستترة ومتوارية لأنها غير رسمية ولا تستند في ممارستها سلطتها تلك إلى أي مرجعية دستورية أو قانونية، بل ولا قانونية، حتى لا يرميها كرمية ثورية حسبما تزعم وتدعي زوراً وبهتاناً وأفكاراً مبيتة، ويوجه من حكومة الإنقاذ حكومة ظل، لأنها طالما كان حالها على النحو المبين أعلاه فلا حول لها ولا قوة، ولا تملك من أمرها ولا حتى من اسمها شيئاً على الإطلاق، فحكومات الظل بالمفهوم السياسي المتعارف علىه هي حكومات رديفة تنشأها الأحزاب المعارضة، وتتكفل بدور تنويري مهم جداً بوضع بدائل خاصة بها معلنه ومشورة لاي معالجات غير سليمة، أو قاصرة أو جزئية تتخذها الحكومات الحقيقية لما يعترضها أو يعترض المجتمع الذي تحكمه من مشاكل وسبل الحياة الكريمة، فكل وزير في حكومة الظل يقول للناخبين لو كنت مكان الوزير المناظر لي في الحكومة الحالية الرسمية لقمتم بمعالجة الموضوع الفلاني بصورة مفادرة تماماً وعلى النحو التالي، ويقوم بعرض رؤيته للحل، وجدوي تلك الرؤية ومنافعتها إذا ما قورنت بجدوي ومنافع المعالجات المعتمدة رسمياً عن طريق الحكومة الحقيقية.

وما لم يتم الإسراع وعدم التباطؤ في تلك اللجنة وأفعيها، وإنهاء وجودها فعلياً، فستظل المكونات السياسية الرسمية في السلطة التنفيذية مشلولة ومجرد وإجهات ديكتورية وليست أكثر من عرائس يتم تحريكها من الأعلى أو من تحت الطاولة، وستظل السلطة التشريعية مكبلة وفي حالة جمود تام عن التحرك الإيجابي الجاد لمعالجة الاختلالات المجتمعية الحادة، ولا ندري إن ظل الوضع على ما هو عليه إلى متى بالضبط سيظل هذا الشعب العظيم متحملاً تبعات الصبر والوقوع تحت ضغط وتبعات استشرافه المحمود والاسطوري للمسنولية الوطنية، وقبوله الاضطراري للتعاضد مع أعجب معادلة عرفها العالم والمتعملة في التصاعد الرسمي المستمر الذي بلغ حدوداً خيالية لا تساعد المشتقات النفطية ودون وجود حتى مجرد النوايا للبحث عن حلول واقعية لهذه المشكلة أياً كانت المبررات أو وجودها من جهة، واستمرار حرمان موظفي الدولة من مطالبهم الشهرية لما يزيد عن أربعة عشر شهراً، وهي المرتبات التي كانت ستوفر لهم في حالة انتظام حصولهم عليها الحد الأدنى من السيولة التي سيستطيعون من خلالها تدبير أحوالهم وامتلاك القدرة على مواجهة متطلبات الحياة في ظل استمرار تعرضهم للعدوان.



الشرفي:

## لا يمكن عزل اليمن عما يجري سواءً داخل المملكة أو إقليمياً



شاتف عزي:

## السعودية تستخدم شماعة إيران لتدمير اليمن وسوريا والعراق



د. النهاري:

## تصرفات بن سلمان الطائشة انتقلت إلى تفكيك مجلس التعاون



يكون لها تداعياتها الكبيرة لكن ستحتاج وقتاً لتظهر ردود الأفعال على السطح ومن ثم تتأثر بها باقي الملفات في المنطقة. مضيفاً: أن الصراع الإقليمي أيضاً ما بين السعودية وإيران هو الآخر يحدث يوماً عن يوم ويجد له تحفيزاً وتشجيعاً من دول كبرى كاليات المتحدة وإيضاً مشاريع تستهدف المنطقة كالحركة الصهيونية، وهذا الصراع كان هو أساساً وراء فتح ملف قطري وملف لبناي إلى جوار الملفات المفتوحة في المنطقة من قبل والذي منها الملف اليمني، وبطبيعة هذا الصراع الحاصل في المنطقة بين السعودية وإيران هو ما زال في مرحلة "الحرب الباردة" وبالتالي تطورتاته ستكون في صورة تسخين وتصعيد في ملفات الصراع المختلفة في المنطقة.

مشيراً إلى أن اليمن هي واحدة من الدول التي تدور عليها وفيها حرب لا يمكن عزلها على الإطلاق عن هذا الصراع ولابد لها أن تتأثر بالتصعيد في هذا الصراع الإقليمي بصورة مباشرة وكذلك كانعكاس للصراع في الملفات الأخرى المفتوحة على خلفيته بصورة قواعد اشتباك سياسية وأمنية.

موضحاً بالنظر لخصوصيات الملفات المفتوحة في المرحلة الحالية نجد أن التغيرات في الملف السوري ترتسم بتدرج كبير بيد طرف واحد بينما فقد طرف الولايات المتحدة والسعودية التأثير الفاعل فيه، والحد القطري أيضاً وصل لمرحلة نشبة أسناد، وأحداث خطوات هيكلية بعد سحبتنا وقتاً.. والملف العراقي أيضاً تم تقويت الفرصة بالمواجهة الذي تم التلاعب إلى مطار الملك خالد في الرياض ومحاولة توظيف جوهرياً لصالح السجال الإقليمي باتجاه إيران وحزب الله وانعكس ذلك على الملف اليمني بصورة كبيرة في صورة تشديد الحصار الخاطئ على اليمن وإيقاف ما بقي لومنته من أنشطة محدودة، والمؤشرات تقول إن الملف اليمني ليس في طريقه للحل في القريب ومازال الصراع الإقليمي يتعطل بقاءه مفتوحاً ومن جميع الأطراف - مع الاسف - كساحة مطبوعة لتصفية الحسابات وتبادل الضربات وعلى حساب اليمن ومدنييه.

مختتماً بقوله: وتظل مسألة حدوث تطورات مستقبلية في الملفات الأخرى أمراً قائماً ومستوى تلك التطورات ومدى اعدتها تلك الملفات إلى موضع الصراع الأكثر احتداماً هو الأمر الذي قد يخفف عن الملف اليمني وقد يصل الأمر إلى تخلف تحت ضغط الملفات الأخرى في حال تطورات هيكلية مستقبلية تشغل اللاعبين بتلك الملفات بشكل يفرض الانسحاب من اليمن كساحة للتنازع والصراع فيما بين تلك القوى.

المترتبة اليمنيين في السعودية هو الساحة الوحيدة للتعبير عن طيش وغضب بن سلمان من أخطائه التي تتساقط على رأسه. مؤكداً بأنه مع غياب الضمير الدولي وتواطؤ المجتمع الدولي فإنه لا مجال للمدى المتطور إلا بمزيد من الصمود والضربات النوعية التي تضغط موقف بن سلمان الداخلي العسكري والسياسي والأمني، وهو ما تنتظره النخب السعودية التي انقلب عليها داخل الأسرة وخارجها.

وهكذا ترتبط كل هذه التفاصيل والتقاطعات مع الحرب العدوانية على اليمن، فما يعتمل في الداخل السعودي لم يعد شأنًا سعوديًا، بل شأنًا يتعكس على الإقليم ومنه اليمن والعدوان على اليمن.. ولا نستطيع الحديث عن أثر ذلك على اليمن بمعزل عن التشابكات للموقف الكلي وتداعياته على المنطقة والعالم.. لم يعد الشعب اليمني يحمّل أن تكون قلوب العالم معه وسيوافقه عليه.

واختتم الدكتور النهاري حديثه بالقول: أنصرون أميراً الطموح ستكون حاسمة لصالح إحداهم، القائم على اليمن، وسيكون هذا العدوان واحداً من المآزق التي تستقطب ابن سلمان وتبعده عن الوصول إلى العرش، ما لم يتلاف هذا الخط الفادح بإيقاف هذا العدوان وهذه الحرب الظالمة والعبثية، والاعتذار للشعب اليمني، وإعادة إعمار اليمن، والمصالحة مع كل النخب اليمنية.

من جانبه تحدث الأستاذ شافيق عزي صغير -الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي- قائلاً: ما يحدث داخل السعودية بين الأزمار ليس بعيد عن اليمن، فكما كانت حرب اليمن منذ بدايتها سبباً في إزاحة ولي العهد مقرن، كانت في وسطها سبباً في إزاحة محمد بن نايف، وكانت في آخر حلقاتها سبباً في ادخال أكثر من خمسة عشر أميراً وأعداء آخر من الوزراء ورجال الأعمال في قائمة الفساد، لفضاح المجال أمام تولى محمد سلمان السلطة، والسياسي السعودية للتسديد على القرار العربي والإسلامي، واليمن طريق السعودية إلى السقوط والاضمحلال خاصة إذا ما سلكت نفس الطريق التي تسير إليها الآن وهي طريق العمالة وخدمة الاستعمار، وبيع قضية فلسطين والاشتغال بأحداث وهمية على حساب القضايا المصرية.

داعش صناعة أمريكية وتبني سعودي خليجي مشتركة، الهدف منه تمكين العدو التاريخي والاستعمار الإمبريالي من الأمة العربية والإسلامية، فكما هو موضوع له استهداف قوة الاقتدار العربي في كل الجمهوريات العربية هو أيضاً استهداف للأمة العربية والإسلامية من التقارب والتنسيق وبناء استراتيجيات لمواجهة أعدائهم فهو عملية تستهدف الأمة الإسلامية والاسلام وحقائقه كدين سلام وتعايش ورحمة وتنمية.. لينقلب إلى دين ذبح وقتل وتشريد لينفر الراغبين في الدخول إليه.. ومع انتهاء مهمة داعش وقيله القاعدية وسقوط مشروع وعيها من خلال وعي ومواجهته في سوريا والعراق ولبنان واليمن، كان لابد من كشف

في البداية تحدث الدكتور/ عبد الحفيظ النهاري -نائب رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر الشعبي العام قائلاً:-

التداعيات داخل السعودية هي انعكاس لاستعمال محمد بن سلمان للإنقلاب على الأسرة الحاكمة السعودية في الوصول إلى كرسى الملك متجاوزاً تقاليد العائلة في الانتقال والتداول التوافقي للسلطة بين أبناء الملك عبدالعزيز، ووضع الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز لضبط الانتقال السلس للملك بين أبناء الملك عبدالعزيز وأبنائه.

وانقلابات محمد بن سلمان طمعا في وراثة الملك وحصره في فرع سلمان تتمثل بداية بوضع محمد بن سلمان وزيراً للدفاع ونائباً لمجلس الاقتصاد ومنحه صلاحيات من من صلاحيات الملك وولي العهد، ثم بالانقلاب على ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز، ووضع الملك سلمان ابنه مكانه بصورة شرعية ومخالفة للضوابط والأعراف الأسرية، وتمثل الانقلاب الثالث في الانقلاب على ولي العهد محمد بن نايف وإزاحته من ولاية العهد لصالح بن سلمان.

وإذا، فما يحدث في الرياض من تداعيات داخل الأسرة المالكة هو استكمال للإنقلابات المتعددة التي قام بها محمد بن سلمان بإسناد والده في الاستيلاء، المتدرج على مفاصل الحكم والقوة خارج شرعية التوافق الأسري والنظام المنظم لتداول الحكم داخل الأسرة السعودية الحاكمة، وذلك تطلعا إلى الإمساك بمفاصل القوة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والإعلامية والدينية.

لكنه بذلك قد أثار على نفسه الإحثة العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية والدينية داخل الأسرة وداخل النخب السعودية، نظراً لاستعمال انقلابه على الجميع وطموحه في الانقلاب على الجميع والإنفراد لأول مرة بحكم المملكة بفرع واحد من فروع الأسرة الحاكمة.

وقبل كل هذا كان إعلان العدوان التحالفي الخليجي، الأمريكي، العربي الإسرائيلي على اليمن إحدى الأدوات التي أراد الملك سلمان وابنه تمكين الأخير من تقوية شوكته العسكرية عبر العدوان على اليمن بإيادي المرتزقة من اليمنيين والعرب والمسلمين والأجانب.

مشيراً إلى أنه لما تحول العدوان على اليمن إلى فشل لمحمد بن سلمان، واجه النظام السعودي كذلك هزائم أخرى في المحيط العربي، تتمثل في تراجع وسقوط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وذلك في سوريا وفي العراق وفي اليمن، ولبنان، وسقط المشروع السعودي في تفكيك العراق من خلال سقوط المشروع الكردي وبصورة خاطفة أربكت الأجنحة السعودية والخليجية.

مضيفاً أن تصرفات الغرام المتأنسة لم تقتصر على المحيط العربي، بل انتقلت لتفكيك مجلس التعاون الخليجي من خلال خلوته مع قطر وعدوانه عليها، ونية الانقلاب على نظامها، وسياسة الهيمنة على دول الخليج، وهو ما سبل فشاخ إضافياً لما ذكرناه. وبعد تلك الارتدادات الممزومة تصور محمد بن سلمان أن جيئة لبنان هي الجبهة الضعيفة التي يمكن أن يحقق فيها انتصاراً، ما فخرض إسرائيل والولايات المتحدة على معركة خاسرة ضد حزب الله تحت مبرر مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وبدأ ترابم يتذكر الضحايا الأمريكيين في شواطئ بيروت، بينما لا ترغب إسرائيل في فتح جبهة تعرف أن صواريخها ستساقط على رأسها، وخاصة مع الوضع السوري الذي لم يعد لديه ما يحسره في حربه مع إسرائيل.

وبينما نفذ محمد بن سلمان انقلابه على الإجنحة والنخب العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية تحت مبرر الفساد، أراد أن يشمل رئيس وزراء لبنان وعائلة الحريري بذلك الانقلاب باعتبارها إحدى العوائل الوظيفية الاقتصادية للعائلة السعودية، غير مكترث بوضعه السياسي وبالاعراف الدبلوماسية في العلاقات بين الدول، مبتدئاً لبنان ضيقة سعودية، وبدلاً من أن يكون قد استجمعت كل عوامل القوة بهذا الانقلاب الشامل، يبدو أنه تورط في استئثاره وعدها كل هؤلاء، دفعة واحدة.

كل هذا يحصر غضب بن سلمان وفشله وورطته بإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية المتبقية لليمن، ويقصف المدنيين في اليمن وتدمير المنشآت ومحاولة الحشد للجبهات، ويأتي اجتماعه بقيادات الإصلاحيين في محاولة لتعزيز موقف المرتزقة عسكرياً ومحاولة لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية للعدوان.

مشيراً إلى أنه كان من الملفت ربط إيران وحزب الله بإطلاق الصاروخ بصورة غير منطقية لغرض رسم محور المعركة القادمة، وهروب من الحقائق العسكرية، الأمر الذي جعل الرئيس روحاني يطلق تصريحاً ملفتاً بقوله: إذا كان الصاروخ الذي أطلق هو من إيران فلماذا لا تصفون اليمن؟ ومثل هذا التصريح يشكل صفة للسعودية التي تريد زوراً أن تبرز الربط بين عمرتها في اليمن ومعركتها ضد حزب الله في لبنان، بدلاً من مواجهة إيران التي نشاطها جغرافياً. ومع تداخل كل هذا الفشل الداخلي والخارجي لانقلابات بن سلمان، أصبح أمام وطرات كبرى داخلية وإقليمية وعالمية تستعكس على مستقبله بل قد تكون المانع من بله الوصول إلى العرش.

ولسنا هنا بصدد التحليل المفصل للشأن الداخلي السعودي، بل لانه يرتبط مباشرة بالعدوان على اليمن، ذلك أنه ومع الأسف سيظل اليمن بسبب وجود